الملامح الرئيسيّة للسياسة الزراعيّة
في الجمهورية العربية المتحدة

للدكتور عزيز صالح

يوجز القسم الأول من الدراسة الحالية الملامح الرئيسية للسياسة الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة ، مع الإشارة إلى عام ١٩٦٨/٦٧ .
ويختص القسم الثاني باستعراض عام لأهم إنجازات وزارة الزراعة في ذلك المجال .

الملامح الرئيسية للسياسة الزراعية

يمكن إيجاز الملامح الرئيسية للسياسة الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة خلال العام ١٩٦٨/١٩٦٧ في نقطتين هامتين ، أولاهما : تركيز الاهتمام على برامج التوسع الرأسي في حدود الاستثمارات المقررة في خطة الإنجاز ، وثانيهما : ضغط الاستثمارات المخصصة للتوسع الأفقي في أضيق الحدود مع التركيز على برامج الاستزراع دون برامج الاستصلاح لما تستلزمه الأخيرة من أموال طائلة يجنى العائد منها في الأجل الطويل .

ويمكن تلخيص السمات الرئيسية في سياسة التوسع الأفقي في مبدأين عامين أيضا ، أولهما : إعطاء المناطق التي تم إنشاء مشروعات الري والصرف الكبرى المرتبطة بها أولوية في عمليات الاستصلاح ، وثانيهما : التوافق الزمني بين برنامج الاستصلاح وبين توفير مياه الري والكهرباء بحيث لا يتم استصلاح أية مساحات لا يتوفر لها مياه الري والقوى الكهربائية .

● الدكتور عزيز صالح : مدير قسم التسويق الخارجي ، بوزارة الزراعة .
● ألقي في المؤتمر الاقليمي التاسع لمنطقة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى ، بغداد ، العراق (٢١ سبتمبر ١٩٦٨ — أكتوبر ١٩٦٨) .

وكان إزاء الاتجاه الآخذ بضغط المصروفات خلال خطة الإنجاز أن وصلت جملة الاستثمارات العينية لمشروعات التوسع الرأسى — والتى تأخذ وزارة الزراعة على عاتقها تنفيذ هذه البرامج — إلى ٣٠٧٢ ألف جنيه فى السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ موزعة بين برامج الإنتاج النباتى والإنتاج الحيوانى ، وبرنامج تنظيم الإنتاج الزراعى .

وكان من أهم برامج الإنتاج النباتى والتى ركز عليها الاهتمام برنامج تحسين الحاصلات الزراعية ، وتحسين الحاصلات البستانية ، وبرنامج تدعيم المزارع الحقلية والبستانية .

وعموما يمكن القول بأن تطبيق هذه البرامج المختلفة أدى إلى زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية فى السنة الزراعية ١٩٦٨/٦٧ ، ويمكن الاستدلال على تلك الزيادة فى إنتاجية أهم المحاصيل الشتوية مثلا، حيث ارتفع متوسط محصول فدان القمح إلى ٧،١٦ إردب، والفول إلى ٥،٩٦ إردب بزيادة قدرها ١٨٪ و ٥٠٪ على التوالى عما كان عليه الإنتاج فى العام السابق ١٩٦٧/٦٦ .

أهم إنجازات وزارة الزراعة

لقد وضعت وزارة الزراعة خطتها على أساس الاستمرار فى زيادة الإنتاج، ويمكن توضيح أهم إنجازات الوزارة فى المجالات العشر التالية :

(١) تحسين التربة والمحافظة عليها : قامت الوزارة برسم سياسة لتحسين التربة والمحافظة عليها ، بحيث تحدد مواقع الأراضى المتوسطة والضعيفة ، وتشخص حالات التلف ، وتصف وسائل العلاج لكل حالة . وتتضمن أعمال التحسين استكمال الصرف الحقلى وزيادة كفايته والحرث تحت التربة ، وغسيل الأملاح وعلاج القلوية ، وإضافة الجبس الزراعى والمخصبات العضوية وغيرها، على أن تحصل نفقات التحسين من الزراع على أقساط تبدأ بعد مرور عامين من إتمام التنفيذ . وقد تم وضع مشروع لهذا الغرض ينفذ فى نطاق تجريبى فى مساحة تزيد على عشرة آلاف فدان .

(٢) استصلاح مساحات البور المتخلل: تبلغ جملة مساحات البور التى تتخلل الرقعة الحالية المزروعة نحو ٢٠٠ ألف فدان مملوكة للأهالى والحكومة ، وقد أتمت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى استصلاح المساحة الواقعة فى حوزتها وتقرب من ٧٦ ألف فدان .

ويرجع بوار هذه الأراضى إلى سوء الصرف، أو لاختلاف مناسيب الأراضى أو لوجود بعض مساحات متاخمة للرياحات والترع الرئيسية ورشح المياه إليها. ومن المقرر البدء باستصلاح أراضى الأهالى، والتدرج بالزيادة فى هذه المساحات وتمويل المشروع عن طريق القروض .

(٣) تحويل أراضى الحياض إلى الرى المستديم : بتنفيذ مشروع السد العالى واجهت أراضى الحياض فى تحويلها إلى الرى المستديم مشكلات عدة بسبب عدم استواء أراضى الحياض ، ووجود أراض مرتفعة لا تصلها مياه الرى ، فضلا عن مشكلات استخدام آلات الرى النقالى .

وقد عملت الوزارة إلى وضع الحلول إلى هذه المشكلات ، والتى تتلخص فى وضع مشروع لتسوية أراضى الحياض بما يكفل حسن استخدام الرى، بالإضافة إلى توزيع مجموعات الرى النقالى على الجمعيات التعاونية بهذه المناطق. واتخذ قرار بتمليك هذه المجموعات للزراع المنتفعين بها ، مع توفير وسائل الصيانة وقطع الغيار وتقسيط ثمنها على خمس سنوات . ولنشر التوصيات الفنية والإرشادات الزراعية الخاصة بتطبيق أساليب الزراعة السقاوية أدخل نظام القرى الإرشادية بهذه الأراضى فتحققت زيادة إنتاجية بعض المحاصيل بها .

(٤) توفير مستلزمات الإنتاج : لما لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى من أثر مباشر فى زيادة الإنتاجية مما يحفز الزراع إلى الخدمة المثلى لحاصلاتهم ويشيع فيهم روح الاطمئنان والثقة ، فقد عملت الدولة على توفير كافة مستلزمات الإنتاج من أسمدة كيماوية وتقاو منتقاة بالقدر الكافى لحاجة زراعاتهم ، وفى الوقت المناسب لها، وبأسعار فى متناول الجميع فى صورة قروض قصيرة الأجل تدفع فى نهاية الموسم الزراعى .

(٥) تطوير مكافحة الآفات الحشرية والأمراض النباتية : تعمل الوزارة على تحسين طرق المكافحة المتبعة حاليا وزيادة كفايتها ، وخفض تكاليفها ، وتطوير أساليبها. فقد أدخلت الوزارة نظام الرش بالطائرات ، وأثبتت صلاحيتها تحت الظروف المصرية . كما عملت الوزارة على توحيد نفقات العلاج ، وتحديد حد أعلى لنفقات المقاومة خصوصا فى المحاصيل الرئيسية .

(٦) التجميع الزراعى : تهتم الدولة بالتجميع الزراعى الذى طبق منذ بداية الخطة الخمسية الأولى على نطاق شامل . ولقد حقق هذا النظام فوائد عظيمة وزيادة إنتاجية المواد الزراعية وتلافى سوء استخدام الأراضى ، وذلك عن طريق تنظيم استغلال الأراضى استغلالا اقتصاديا أفضل فى ظل نظام الجمعيات التعاونية الزراعية المنتشرة فى جميع قرى الجمهورية . ولقد واجهت هذه الجمعيات فى السنوات الأخيرة بعض المشكلات الإدارية والحسابية ، وعملت الوزارة إزاء ذلك إلى وضع الخطط المناسبة لعلاج هذه المشاكل .

(٧) الائتمان التعاونى : إن حصول الزراع على السلف الزراعية — سواء كانت عينية أو نقدية — مراعاة لمقتضيات الإنتاج ، والتيسير فى سداد أقساطها ، خطة موضوعة ومستهدفة ، لذلك تعمل الوزارة دائما على منح التيسيرات الخاصة لسلف الخدمة الزراعية ، ومقاومة الآفات ، والتسويق ، وصرف العائد ، وسلف المبيدات لكافة الحاصلات الحقلية .

(٨) التسويق التعاونى : حقق التسويق التعاونى فى المجال الزراعى نتائج باهرة للتنمية من حيث حصول الزراع على الثمن الحقيقى لمحصولهم وتحريرهم من استغلال التجار والوسطاء ، وبالنسبة للدولة فإن تطبيق النظام التعاونى على معظم المحاصيل الزراعية عمل على تحقيق الأهداف الإنتاجية بما يفى حاجيات التصدير والتصنيع بالكميات والمواصفات المطلوبة. وقد اتضح أثناء تطبيق نظام التسويق التعاونى فى السنوات الأخيرة وجود بعض الثغرات التى أدت إلى شكوى الزراع ، ولقد عملت الدولة على تعديل بعض النظم والقوانين لتلافى هذه المشاكل والثغرات.

(٩) تطوير الإرشاد الزراعى : اهتمت الوزارة بتدعيم جهاز الإرشاد الزراعى وتوفير الوسائل الإرشادية المختلفة عن طريق عقد الاجتماعات والندوات الزراعية والتلفزيونية ، وتوزيع أجهزة التلفزيون على الجمعيات التعاونية ، بالإضافة

إلى التوسع فى الأخذ بنظام القرى الإرشادية لإرشاد ، الزراع إلى الأساليب الزراعية الحديثة، وأداء عمليات الخدمة وفقا لاحتياجات كل محصول .

(١٠) البحوث الزراعية والدراسات الاقتصادية : أولت الوزارة اهتماماً خاصاً بضرورة التوسع فى البحوث الزراعية والأخذ بنتائج هـذه البحوث فى النواحى التطبيقية مثل نشر الأصناف من المحاصيل التى ثبت تفوقها عن الأصناف الحالية كما ونوعا .

وفى مجال الدراسات الاقتصادية عملت الوزارة على إجراء البحوث الخاصة بالتركيب المحصولى الاقتصادى ، وإعادة توزيع الأرض بين مختلف المحاصيل وفقا للميزة النسبية لها بما يكفل تنظيم الإنتاج والدخل القومى وحصيلة النقد الأجنبى للدولة .

كما أخذت الوزارة فى التوسع فى إدخال الأساليب العلمية الحديثة ونظام العينات والطرق القياسية فى تقدير الإنتاج الزراعى وإجراء البحوث التطبيقية بشأنها، مما يكفل توفير البيانات الإحصائية السليمة اللازمة لوضع ومتابعة وتقديم خطة التنمية الزراعية على أساس سليم .

* * *